تأثير عدم المساواة في حقوق الجنسية للنساء على التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Photo Credit: Jinsiyati Campaign, Lebanon

Global Campaign for Equal Nationality Rights

UNHCR The UN Refugee Agency

UN WOMEN

unicef for every child

تهدف التنمية المستدامة إلى النهوض بالتنمية البشرية، لتلبية احتياجات البشر والمجتمعات ككل في الوقت الحاضر، دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. إنه نهج للتنمية الاقتصادية يسعى إلى تحقيق عالم أفضل - اليوم وفي المستقبل - حيث يمكن لجميع البشر أن يزدهروا.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تعد بمثابة الأداة العالمية الرئيسية لتوجيه السياسات العامة نحو إنشاء مجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة للجميع. وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة التي تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتهدف هذه الأهداف إلى عدم إهمال أحد.

وتعيق القوانين والسياسات التمييزية التنمية المستدامة وتضر بالمجتمعات. ونظراً لأهمية الجنسية في الحصول على مجموعة واسعة من الحقوق والخدمات، فإن قوانين الجنسية التمييزية تعيق التنمية المستدامة بشكل واسع.

وتحدد قوانين الجنسية القدرة على اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، والقدرة على منح الجنسية للأطفال أو الأزواج. وعلى الرغم من التزامات الحكومات بإنهاء التمييز بين الجنسين، إلا أن أكثر من أربعين دولة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لديها قوانين جنسية تميز ضد المرأة. على الصعيد العالمي، 24 دولة[1] تحرم المرأة من حقها في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل؛ و45 دولة[2] لديها قوانين جنسية تحرم المرأة من حقوق متساوية مع الرجل في منح الجنسية لزوجها غير المواطن أو في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها.

ويؤدي عدم المساواة في حقوق الجنسية للمرأة إلى إقصاء وتهميش النساء والرجال والأطفال، مما يعوق التنمية المستدامة. وتتعرض 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لعوائق كبيرة في البلدان التي تستمر فيها قوانين الجنسية التمييزية.

---

[1] اعتبارًا من مارس 2025، لدى أربعة وعشرين بلدًا قوانين جنسية تمنع المرأة من منح جنسيتها لأطفالها البيولوجيين عند الولادة: جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بروناي، بوروندي، إسواتيني، إيران، العراق، الأردن، كيريباتي، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، نيبال، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، توغو، الإمارات العربية المتحدة. وهناك أربع دول أخرى تقر حق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها البيولوجيين عند الولادة، ولكنها تحتفظ بأحكام تمنع المرأة من منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل في حالات التبني أو في حالة تجنيس الأم: الجمهورية الدومينيكية ومدغشقر وموريشيوس واليمن.

[2] جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بروناي، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو (جمهورية)، مصر، إيسواتيني، غواتيمالا، إيران، العراق، الأردن، كيريباتي، الكويت، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، تايلاند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،[3] تمنع قوانين الجنسية في 14 دولة النساء من منح عند الولادة لأطفالهن بالولادة على قدم المساواة مع الرجل. تميّز قوانين الجنسية في 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضد المرأة من حيث قدرتها على منح جنسيتها لزوجها غير المواطن و/أو اكتساب جنسيتها وتغييرها والاحتفاظ بها.

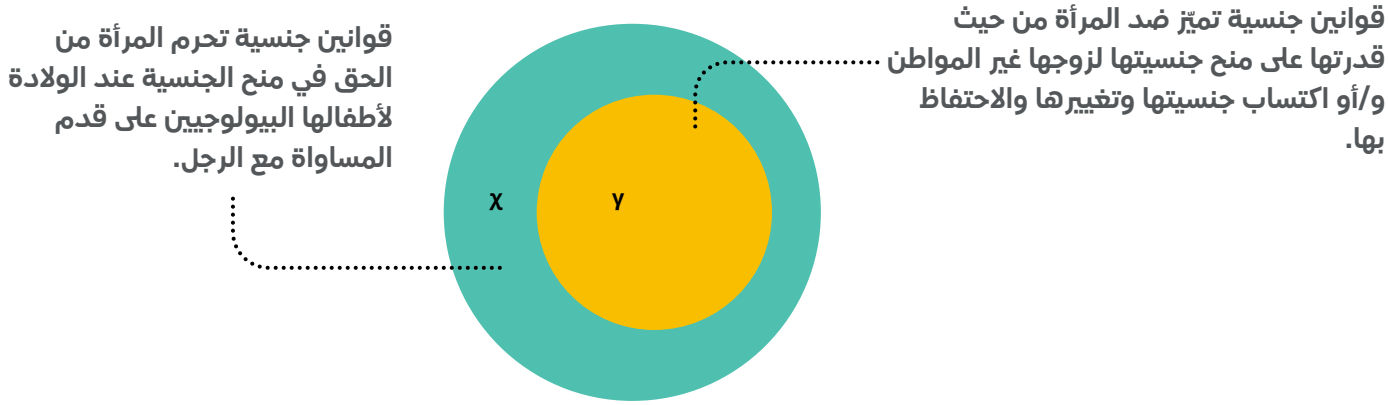

X: البحرين، العراق*، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا*، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة.[4]

Y: البحرين، جزر القمر**، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس**، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

* في العراق وموريتانيا، يحق للمرأة منح الجنسية لأطفالها المولودين داخل البلاد، إلا أن قدرتها على منح الجنسية للأطفال المولودين خارج البلاد محدودة.

** في تونس وجزر القمر، يمكن للأزواج الأجانب من المواطنات المتزوجات التقدم بطلب للحصول على الجنسية بموجب الإجراءات العادية بشروط معفاة (وهي أكثر صعوبة من تلك المطبقة على الزوجة الأجنبية للرجل).

---

[3] يُشار إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأغراض هذا التقرير باعتبارها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

[4] على الرغم من أن اليمن تقر حق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها البيولوجيين عند الولادة، إلا أن قانون الجنسية يمنع المرأة من منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل في الحالات التي تتجنس فيها الأم. لمزيد من المعلومات، اقرأ: "مذكرة معلومات أساسية حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية وانعدام الجنسية 2025"، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، متاح على: www.refworld.org/reference/reports/unhcr/2025/en/149603

مواطنون متساوون، أسر مزدهرة ومجتمعات أقوى

في حين أن هناك حاجة إلى إحراز الكثير من التقدم لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في حقوق الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تم تحقيق عدد من الإصلاحات الهامة التي تعزز المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية. فمنذ عام 2000، قامت خمس دول - مصر (2004) والجزائر (2005) والمغرب (2007) وتونس (2010) واليمن (2010) - بسن إصلاحات لدعم المساواة بين المواطنين، نساءً ورجالاً، في حق منح الجنسية لأطفالهم.

إن التمسك بحق المرأة في منح الجنسية والحصول عليها على قدم المساواة مع الرجل له فوائد عميقة للأطفال والأسر في المنطقة العربية، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الانتماء والهوية القانونية والمساواة بين الجنسين **والتنمية المستدامة**.

عدم مساواة المرأة في حقوق الجنسية يعيق التنمية الفردية والوطنية:

- **يمنع التمييزضد المرأة في قوانين الجنسية جميع أفراد المجتمع من المساهمة بشكل كامل في تنمية البلد.**
- **أثبتت الأبحاث العلاقة القوية بين مساواة المرأة في حقوق الجنسية والازدهار والأمن.**

التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية للمرأة له عواقب بعيدة المدى

- بدون جنسية، غالباً ما يخضع الأطفال والأزواج الأجانب لمجموعة من القيود على فرصهم في العمل والتعليم، وقدرتهم على السفر وفتح حسابات مصرفية وامتلاك أو وراثة الممتلكات، ومشاركتهم الكاملة في المجتمع بشكل عام.

- إن عدم قدرة المرأة على منح الجنسية على قدم المساواة مع الرجل يمكن أن يضع ضغوطًا مالية ونفسية وجسدية كبيرة على الأسر، مما قد يؤدي إلى الفقر بين الأجيال.

- التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية هو سبب رئيسي لانعدام الجنسية - وهو وضع لا يحمل الشخص بموجبه جنسية أي دولة. على سبيل المثال، إذا كان الأب غائباً أو عديم الجنسية أو لا يمكن ربطه قانوناً بالطفل أو لا يستطيع الطفل الحصول على جنسية الأب لأسباب أخرى[5] ، وتفتقر الأم إلى الحق في منح جنسيتها لطفلها، فإن الطفل غالباً ما يصبح عديم الجنسية وقد يُحرم من شهادة الميلاد نتيجة لذلك. وفي مرحلة لاحقة من العمر، غالباً ما يكون الأشخاص عديمو الجنسية غير قادرين على الحصول على شهادات زواج أو حتى تسجيل وفاتهم. وغالباً ما تتكرر هذه الدورة عبر الأجيال، مما يؤثر على أعداد أكبر ويؤدي إلى تفاقم الفجوات في أنظمة التسجيل المدني.

- كما أن عدم المساواة المرأة في حقوق الجنسية يمكن أن يهدد وحدة الأسرة ويرتبط بالعنف ضد النساء والفتيات. وفي سياقات النزوح، حيث قد ينفصل الآباء في كثير من الأحيان عن أسرهم، فإن عدم قدرة النساء على منح الجنسية يمكن أن يؤثر على أعداد أكبر من السكان.

- واليوم، تفرض حالات الطوارئ الإنسانية والنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات جديدة أمام الحصول على وثائق الأحوال المدنية. وتتفاقم هذه التحديات التي تواجه الحصول على الوثائق المدنية عندما تفتقر النساء إلى القدرة على منح الجنسية. في بعض السياقات، يؤدي عدم قدرة المرأة على تسجيل المواليد أو الحصول على شهادات ميلاد لأطفالها في بعض السياقات إلى زيادة مخاطر انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة والعقبات التي تحول دون حصول الأطفال على مجموعة من الخدمات الاجتماعية.

إن قدرة المرأة على منح الجنسية لها آثار كبيرة على التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[5] على سبيل المثال، تمنع بعض قوانين الجنسية المواطنين الذكور من منح الجنسية للأطفال المولودين في الخارج إذا كان الأب مولوداً في الخارج أيضاً. في بعض الحالات، قد لا يتمكن الآباء في من استيفاء المتطلبات الإدارية اللازمة لمنح الجنسية لطفلهم، مثل توفير بعض الوثائق أو السفر المطلوب للإجراءات الإدارية في بلده الأصلي.

نظرة مُعمقة على أهداف التنمية المستدامة

تحدد أهداف التنمية المستدامة نطاق وطموح برنامج التنمية العالمية للفترة من 2015 إلى 2030. هناك 17 هدفًا إجمالاً، والعديد منها ذات صلة بالتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية:

يعد التزام الدول بأهداف التنمية المستدامة جانبًا حاسمًا في تحقيق رؤية عالم مستدام ومنصف. فمنذ أن اعتمد قادة العالم في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعهدت العديد من الدول بالتزامات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسات وخطط ومبادرات مختلفة. وتتضمن هذه الالتزامات إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة، وزيادة الاستثمارات في مجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة. ومع ذلك، ستتم إعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيثما بقيت قوانين الجنسية التمييزية ضد المرأة قائمة. على الرغم من أن بعض الدول لديها سياسات للتخفيف من أثر عدم مساواة المرأة في القدرة على منح الجنسية - مثل حصول أبناء المواطنات على التعليم والرعاية الصحية - إلا أن الأشخاص المتأثرين وأسرهم والمجتمع ككل سيستمرون في المعاناة حتى يتم وضع حد للتمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية. من الضروري أن تسن الدول إصلاحات لدعم المساواة بين الرجل والمرأة في قوانين الجنسية لبناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة للجميع.

حليمة

وُلدت حليمة في المغرب من أمها زكية، وهي مواطنة مغربية، وأب أجنبي. قبل إصلاحات المغرب في عام 2007، كانت حليمة تُعامل كأجنبية على الرغم من ولادتها ونشأتها في المغرب. في عام 2007، قام المغرب بإصلاح قانون الجنسية المغربية، والذي يضمن الآن الحق المتساوي للمرأة المغربية والرجل المغربي في نقل جنسيتهما إلى أطفالهما.

”قبل هذا القانون، لم أكن أحمل الجنسية المغربية. شعرت بأنني مختلفة قليلاً عن الآخرين. ولكن الآن أستطيع أن أفعل أي شيء أريده، مثل جميع الأطفال الآخرين.“
- حليمة

”قبل حصولهم على الجنسية المغربية، كانوا يعتبرون أجانب. أما الآن فقد تغير كل شيء. الآن بعد أن حصلوا على الجنسية المغربية، أصبحوا يعتبرون مغاربة.“
- والدة حليمة، زكية

إنهاء التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية ضروري لتحقيق الأهداف: 5, 10, 16

الهدف 5.1: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

- لن تتحقق المساواة بين الرجال والنساء ما لم يتم القضاء على قوانين الجنسية التمييزية ضد المرأة وسياساتها وتنفيذها.
- إزالة التمييز ضد المرأة من القانون يقر بأن الرجال والنساء مواطنون متساوون وينبغي معاملتهم على هذا الأساس.

في الدول الـ14 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لديها قوانين جنسية تمييزية تحرم المرأة من الحق في منح الجنسية عند الولادة لأطفالها البيولوجيين على قدم المساواة مع الرجل، يضر هذا التمييز بالنساء وأسرهن بطرق متنوعة.

في الصومال، يحول التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية دون قدرة اللاجئات الصوماليات اللاتي كونن أسرًا في الخارج مع أزواج غير صوماليين على العودة إلى وطنهن، بسبب عدم حصول أزواجهن وأطفالهن على الجنسية وما يصاحبها من حقوق ومسؤوليات.

يُجبر أبناء الأمهات العمانيات، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا ونشأوا في البلاد، على مغادرة عمان عند بلوغهم سن الثامنة عشرة ما لم تتكفل شركة عمانية بتأشيرة دخولهم. ويعد التفريق الأسري أحد النتائج المأساوية للتمييز بين الجنسين في قانون الجنسية.

"أدى تطور المجتمع والنظام القانوني فيما يتعلق بالمرأة التونسية إلى ضرورة وجود أحكام قانونية تمنح أولاد المرأة التونسية الجنسية بالنسب. وقد أدى ازدياد عدد النساء المتزوجات من أجانب إلى ظهور العديد من الحالات التي كانت فيها المرأة التونسية هي الحاضنة الأساسية والمسؤولة عن طفل قاصر لا يشاركها جنسيتها. حتى عام 2010، كان القانون يميّز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمنح الجنسية للأطفال عن طريق النسب. وعلى الرغم من إجراء إصلاحات تشريعية مختلفة لمعالجة تأثير [التمييز في القانون]، إلا أن المشاكل لا تزال قائمة. استند قانون [2010] على الحاجة إلى إنهاء التمييز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بقدرتهم على منح الجنسية لأولادهم بالنسب."

- حسناء بن سليمان، وزيرة سابقة مكلفة بالوظيفة العمومية ووزيرة العدل السابقة بالنيابة وقاضية في تونس

الهدف 10.3: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

- عندما لا تستطيع المرأة أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها، فإن أوجه عدم المساواة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال غالبًا ما تنتقل إلى الجيل التالي والجيل الذي يليه. فعدم توفر الفرص والتعليم والقدرة على العمل يتم توريثها وترسيخها في المجتمعات التي تقيم فيها تلك الأسر وأطفالها.

وفي البلدان التي لديها قوانين جنسية تمييزية ، لا يتمتع الأفراد المتأثرون بتكافؤ الفرص.

في قطر، لا يحصل الأطفال المولودون لأمهات قطريات على نفس الفرص التي يحصل عليها الأطفال المولودين لآباء قطريين عندما يتعلق الأمر بالوظائف العامة أو الحصول على المزايا الاجتماعية الحكومية مثل القروض أو الأراضي في مرحلة البلوغ - وهي مزايا متاحة بسهولة لأطفال الرجال القطريين الذين يحصلون على الجنسية تلقائيًا.

"يمنح دستورنا الحقوق نفسها للمرأة والرجل. وقبل الإصلاح، كان قانون الجنسية مخالفاً للدستور. وعندما تم اعتماد الإصلاح، التقيت بأشخاص متأثرين بالإصلاح، وأخبروني أنه غيّر حياتهم. فقد أصبح بإمكانهم الآن السفر بجواز سفر جزائري، وأصبح لديهم الحق في الحصول على منحة دراسية، وليس عليهم تبرير سبب إقامتهم هنا للحصول على تصاريح الإقامة. لقد كان من المهم جدًا أن يكبروا على الانتماء للبلد والحصول على نفس الحقوق. وهذا ليس مهمًا فقط لرفاهية الأسرة، بل للمجتمع أيضًا. من المهم التمسك بالعدالة تجاه مواطنيكم.

لقد اعتدنا أن نعتقد أن التغييرات ستقوض المجتمع. ولكن، هذه الإصلاحات لم تجعل البلد أضعف، بل جعلتنا أقوى. الأطفال الذين ينتمون إلى البلد - إنهم يخدمون هذا البلد. من الأفضل أن يكونوا مندمجين، وأن يشعروا بأنهم ينتمون إلى هذا البلد، وأن تشعر الأم بأن البلد يعتبر أولادها منتمين إليه. هذا يخلق بلدًا أكثر سلامًا واستقرارًا.

مع كل حركة الناس اليوم، فإن مثل هذه الإصلاحات إيجابية بشكل خاص. إنه إصلاح إيجابي، دون تكلفة. إنه يدل على التقدم في مجال حقوق المرأة. إنه مهم جدًا للأشخاص المتأثرين، لا سيما الأطفال. لقد حلّت المشكلة للأشخاص المحتاجين. لقد منحهم الأمل."

ليلى زروقي، قاضية سابقة في المحكمة العليا في الجزائر، ومستشارة قانونية سابقة في وزارة العدل، وممثلة خاصة سابقة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة في جنيف

نوال وأطفالها

"أنا مواطنة عراقية متزوجة من مواطن إيراني. أقوم حاليًا باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتمكين أبنائي من الحصول على الجنسية العراقية والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم، بما في ذلك حقهم في التوثيق وجواز السفر وحق التصويت. كل هذه الامتيازات لم تكن متاحة في ظل القانون السابق، حيث كانت المرأة العراقية ممنوعة من نقل جنسيتها إلى أبنائها." - نوال

الهدف 16.9: توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030

- إن التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية هو أحد الأسباب الجذرية لانعدام الجنسية، وهو وضع لا يعتبر الفرد بموجبه مواطناً في أي بلد بموجب قانونه. عندما يفتقر الطفل إلى الحق في الحصول على جنسية والدته، قد لا يتمكن الطفل من الحصول على جنسية والده، وبالتالي يصبح عديم الجنسية لأسباب متنوعة، بما في ذلك عدم قدرة الأب أو عدم رغبته في منح جنسيته.[٥] يمضي العديد من الأشخاص عديمي الجنسية حياتهم كلها دون أن يحملوا أي شكل من أشكال الهوية القانونية.
- وفي العديد من البلدان، يكون تسجيل المواليد هو الخطوة الأولى التي يجب إتمامها من أجل إثبات الجنسية. وفي البلدان التي تُحرم فيها المرأة من الحق المتساوي في نقل جنسيتها إلى أطفالها، يكون تسجيل ولادة الطفل مستحيلاً في بعض الأحيان دون حضور الأب أو إثبات جنسيته.

وفي سوريا، يواجه أطفال النساء من غير المواطنين في صعوبات في الحصول على وثائق الهوية، مما يؤثر على التمتع بمجموعة من حقوق الإنسان ذات الصلة.

يقول أحمد من سوريا: "أطفالي وأطفال شقيقيّ هم الجيل الثالث من الأشخاص الذين لا يحملون وثائق هوية في عائلتنا". وعلى الرغم من أن والدة أحمد كانت تحمل الجنسية السورية، إلا أن أطفالها العشرة عانوا من عدم الحصول على الجنسية، وذلك ببساطة لأن المرأة السورية تفتقر إلى الحق في منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل السوري.

[٥] على سبيل المثال، تمنع بعض قوانين الجنسية المواطنين الذكور من منح الجنسية للأطفال المولودين في الخارج إذا كان الأب مولوداً في الخارج أيضاً. في بعض الحالات، قد لا يتمكن الآباء في من استيفاء المتطلبات الإدارية اللازمة لمنح الجنسية لطفلهم، مثل توفير بعض الوثائق أو السفر المطلوب للإجراءات الإدارية في بلده الأصلي.

راما

ولدت راما في لبنان لأم لبنانية. ومع ذلك، فإن راما عديمة الجنسية. والد راما عديم الجنسية ووالدتها، مثل جميع النساء اللبنانيات، محرومة من حقها في نقل جنسيتها إلى أطفالها. وبسبب افتقارها إلى وثائق الهوية بسبب كونها عديمة الجنسية، لا تستطيع راما السفر بحرية وتواجه العديد من العقبات.

"يذهب اصدقائي/صديقاتي جميعاً إلى أماكن لا أستطيع الذهاب إليها. أشعر بالحزن لأنني لا أملك بطاقة هوية، بعكس اصدقائي/صديقاتي كلهم/هن. عندما أكبر، أريد أن أصبح طبيبة أطفال، لأني أريد مساعدة الأطفال عندما يمرضون."
- راما

لأن راما عديمة الجنسية، فمن غير المحتمل أن تتمكن من التقدم للامتحانات الرسمية المطلوبة لتصبح طبيبة.

"أشعر بأنّه لا مستقبل لراما. يجب أن يتغير وضع الأشخاص العديمي الجنسية في لبنان، لكي يبقوا ويعيشوا مع الجميع داخل المجتمع"- والدة راما

إنهاء التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية سيساعد على تحقيق الأهداف: 1, 2, 3, 4, 8, 11

الهدف 1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا

- من دون جنسية يصعب الحصول على عمل رسمي، مما يجعل الأشخاص المتأثرين في أوضاع هشة وغير مستقرة. وعندما يصبح الأطفال المتأثرون بالتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية عديمي الجنسية، فإن ذلك يمكن أن يوقع أجيالاً من الأسر عديمة الجنسية في دائرة الفقر.

في الكويت، يعد التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية سبباً رئيسياً لانعدام الجنسية، مما يساهم في فقدان الفرص والفقر.

صِدّيقة وأولادها من الكويت

صِدّيقة امرأة كويتية متزوجة من رجل عديم الجنسية. ولديهما ثلاثة أطفال جميعهم عديمي الجنسية لأن المرأة الكويتية لا يحق لها نقل جنسيتها إلى أطفالها - وهو حق محفوظ للرجال الكويتيين.

"من دون بطاقة هوية، ومن دون جنسية... سيواجهون صعوبات عندما يتعاملون مع السلطات الكويتية. عندما يتقدمون بطلب الالتحاق بالجامعات، وبطلب الحصول على وظيفة، ولأي من هذه الأمور، سيواجهون صعوبات كذلك. ينبغي [الحكومة] التصرّف لأجلنا. ليس لأجلي ، ليس لزوجي، بل لمستقبل أطفالنا."

- صِدّيقة، امرأة كويتية لديها ثلاثة أطفال عديمي الجنسية

الهدف 2. القضاء التام على الجوع

- الحياة من دون جنسية تعني العيش من دون إمكانية الوصول إلى المؤسسات المصرفية أو العمل الرسمي، وغالباً ما يكونون من دون الحق في امتلاك الأرض وزراعتها. وغالباً ما يعيش هؤلاء الأشخاص من يد إلى يد. ويمكن أن تكون القدرة على إعطاء الأولوية للطعام المغذي والكافي رفاهية بالنسبة للأسر عديمة الجنسية وأولئك الذين لا يحملون جنسية في بلد إقامتهم نتيجة للتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية.

يمكن أن يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية للأفراد المتضررين من التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية إلى إيقاع أجيال في دائرة الفقر.

في موريتانيا، يواجه بعض السكان الموريتانيين المهمشين، بما في ذلك غير المسجلين لدى هيئة التسجيل المدني، صعوبات قانونية في الحصول على الهوية وإثبات حقوق الملكية، مما يؤثر على قدرتهم على زراعة الأراضي أو الحصول على مزايا الدولة.

الهدف 3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

- يقتصر الحصول على الرعاية الصحية المجانية على المواطنين فقط في العديد من الدول التي توجد فيها قوانين تمييزية ضد المرأة. ونظراً لتكلفة الرعاية الصحية الخاصة الباهظة والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأشخاص المتأثرون لا يستطيع الكثيرون الحصول على علاج لأمراضهم.
- أن سوء الصحة النفسية والاكتئاب والقلق والعزلة هي من المشاكل التي يتم رصدها بشكل كبير والتي تواجه كلاً من الأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على الجنسية والأمهات أو الآباء الذين لا يستطيعون نقل جنسيتهم بسبب التمييز ضد المرأة في القانون.[7]

في معظم البلدان التي لديها قوانين جنسية تمييزية ضد المرأة، لا يتمتع الأطفال المتأثرون بالتمييز على قدم المساواة مع المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية.

في الكويت، تشاركنا سارة، التي ولدت لأم كويتية وأب أردني، مخاوفها بشأن عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية بسبب حرمانها من جنسية والدتها الكويتية، فتقول: "حتى يومنا هذا، لدي خوف من الإصابة بالمرض. عندما كنت طفلة، حُرمتُ من العلاج في عدة مناسبات، على الرغم من أن حالتي كانت قابلة للعلاج."

[7] على سبيل المثال، تمنع بعض قوانين الجنسية المواطنين الذكور من منح الجنسية للأطفال المولودين في الخارج إذا كان الأب مولوداً في الخارج أيضاً. في بعض الحالات، قد لا يتمكن الآباء في من استيفاء المتطلبات الإدارية اللازمة لمنح الجنسية لطفلهم، مثل توفير بعض الوثائق أو السفر المطلوب للإجراءات الإدارية في بلده الأصلي.

الهدف 3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

- قد يُطلب من الأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على الجنسية تقديم الوثائق التي يفتقرون إليها أو قد يُجبرون على دفع رسوم أعلى للحصول على التعليم. وقد يُحرمون حتى من التعليم بشكل مباشر. إن الحصول على القروض الطلابية أو التعليم العالي المجاني مستحيل في الغالب بالنسبة للأطفال المحرومين من الجنسية.

تواجه العديد من الأسر تحديات في الحصول على التعليم بسبب التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية.

يُحرم أبناء الأمهات العُمانيات، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا ونشأوا في البلاد، من الحصول على المنح الحكومية للتعليم العالي.

في البحرين، يواجه أطفال الأمهات البحرينيات تمييزاً في التعليم العالي، حتى لو حققوا نتائج عالية في المرحلة الثانوية يعاملون كأجانب، حيث يتم فرض نفس الرسوم الجامعية المطلوبة من الطلاب الأجانب.

تقول رباب، وهي أم بحرينية متأثرة من قانون الجنسية التمييزي في البحرين: "لا يوجد استقرار نفسي. أفكر يومياً في مصير أبنائي عندما يبلغون سن الثامنة عشرة. ماذا سيحدث؟ هل ستحصل ابنتي الكبرى على منحة دراسية عندما تنهي دراستها الثانوية بتقدير جيد؟ شعور مخيف ومهين أن يتم التعامل معي هنا في بلدي بهذه الطريقة، وأن أولادي يدفعون ثمن عدم أهليتي كمواطنة من الدرجة الأولى، لأن القوانين تميز ضدي وضد الكثير من النساء اللاتي عشن نفس المحنة على مر السنين."

أمينة وأحمد وأطفالهما

أمينة، امرأة سودانية لديها سبعة أطفال من زوجها أحمد، وهو رجل سوداني الجنسية توفي منذ عدة سنوات. لم يكن لدى أمينة أي وثائق هوية ولم تكن قادرة على تأمين شهادات ميلاد لأطفالها. كانت أمينة تعمل في التنظيف المنزلي، وكانت تحلم بأن يحصل أطفالها على التعليم ويصبحوا مهنيين. وعندما أدركت أن أطفالها سيُحرمون من فرص التعليم والتوظيف دون وثائق هوية، ذهبت إلى السجل المدني في محاولة للحصول على شهادات ميلاد وأرقام وطنية لهم. إلا أن السلطات طلبت منها إحضار أفراد من عائلة زوجها للإدلاء بشهاداتهم من أجل حصول الأطفال على شهادات ميلاد ورقم وطني. لم تكن أمينة على اتصال بعائلة زوجها ولم تكن تعرف حتى أين يعيشون.

في حين أن الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان (2005) يؤيد حق الرجال والنساء على قدم المساواة في منح الجنسية لأبنائهم، إلا أن قانون الجنسية السودانية (المعدل في 2011) يحتفظ بالعديد من الأحكام التي تميز ضد المرأة. ومع ذلك، أعادت المحكمة العليا في السودان في قرار أصدرته في عام 2017 التأكيد على حق المرأة السودانية في منح جنسيتها لأبنائها بشكل مستقل، بغض النظر عن جنسية الأب. وعلى الرغم من هذا القرار المهم - كما توضح قضية أمينة - لا يزال من الصعب على الأمهات السودانيات تأمين الوثائق اللازمة لأطفالهن بشكل مستقل.

وهذا يؤكد حاجة السودان والبلدان الأخرى إلى معالجة التناقضات بين دستورها وقانون الجنسية والسياسات ذات الصلة، من أجل ضمان حق المرأة المستقل في منح الجنسية والحصول على شهادات ميلاد لأطفالها، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للأم.

ولحسن حظ أمينة، تمكنت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من العمل مع السلطات لتأمين رقمها الوطني أولاً ومن ثم شهادات الميلاد والأرقام الوطنية لأطفالها.

"لقد سمح تأمين شهادات الميلاد والأرقام الوطنية لاطفالي بإجراء إمتحانات التأهيل الابتدائي والثانوي، والالتحاق بالجامعة. وهذا بدوره يعني مستقبلاً أفضل، وفرص عمل لهم. وبما أننا حصلنا على شهادات الميلاد، فقد غدوت أخيراً قادرة على النوم ملء عيني في الليل، لأنني كنت أشعر بالذنب لعدم قدرتي على تأمين الحقوق الأساسية لأطفالي."

-أمينة

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع

- غالباً ما يتعذر على الأشخاص الذين يفتقرون إلى الجنسية الحصول على عمل رسمي، لا سيما المهن التي تتطلب شهادة أو وظائف في الخدمة المدنية. ويتعرض أولئك الذين يحصلون على عمل غير رسمي لخطر الاستغلال في مكان العمل، وغالباً ما يكون وصولهم إلى العدالة والحماية بموجب القانون محدوداً.

في معظم البلدان، يقيد قانون الجنسية التمييزي فرص العمل لأطفال وأزواج الأمهات المواطنات. على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، لا يستطيع أبناء الأمهات السعوديات الحصول على جميع الوظائف بسبب السياسة السعودية التي تتطلب من الشركات والمؤسسات ملء القوى العاملة لديها بمستويات معينة بمواطنين سعوديين. ومع عدم وجود حق دائم في العمل أو العيش في البلاد، غالباً ما يواجه المحرومون من الجنسية بسبب التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية صعوبات مالية شديدة.

في ليبيا، ينص قانون العمل على أن من بين شروط التقدم لوظيفة في إحدى الوحدات الإدارية أن يكون ليبي الجنسية.

في لبنان، لا يُسمح لأبناء اللبنانيات من غير المواطنات بالعمل في المهن التي تنظمها النقابات مثل بعض الوظائف القانونية والطبية والهندسية.

في الأردن، يُحرم أطفال الأمهات الأردنيات والآباء غير الأردنيين من الحصول على فرص عمل متساوية. شاركت زينب، وهي سيدة أردنية متزوجة من غير أردني وأم لخمسة أطفال، مخاوفها بشأن محدودية فرص أطفالها في الحصول على عمل. من الصعب على أطفالها العثور على عمل، حتى بعد إعفائهم من تصاريح العمل المطلوبة من الأجانب، حيث لا يمكنهم العمل في القطاع العام ويفضل أصحاب العمل في القطاع الخاص الأردنيين.

الهدف ١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

- من دون الحصول على عمل رسمي أو قروض مصرفية أو القدرة على توريث الممتلكات، سيواجه الأشخاص المتأثرون صعوبات كبيرة في الحصول على مسكن أو تحمل تكاليفه.

في الإمارات العربية المتحدة، لا يمكن لأبناء الأمهات الإماراتيات وغير المواطنين الحصول على المزايا المتاحة للمواطنين الإماراتيين مثل الأراضي الحكومية والقروض لبناء المنازل.[٨] بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الأبناء الحصول على إقامة ليتمكنوا من البقاء في البلد.

تقول د. د. وهي أم إماراتية متأثرة: "عندما ولدت طفلتي، كان عليّ أن أصدر لها تأشيرة. ربما كانت تلك اللحظة الأقل تفضيلاً في تجربتي كلها كأم لأول مرة."

---

[٨] الخليج تايمز، الأمهات الإماراتيات لأطفال أجانب يأملن أن يتم احتضانهن قريباً كمواطنين إماراتيين، 10 يوليو 2022، متاح على: https://www.khaleejtimes.com/uae/emirati-mothers-of-foreign-children-hope-that-children-will-soon-be-accepted-as-uae-citizens

ربيع

"انا اسمي ربيع، ولدت واعيش في لبنان من أم لبنانية وأب اجنبي. طبعاً كما تعرفون، السلطة الأبوية هي المصدر الشرعي للسلطة في لبنان، تنبع من تجذر السياسات التوافقية بين النخب التي تمثل الطوائف. ينتج عن هذه الخلطة حالة منافية ومناقضة للنظام العام لحقوق الإنسان. وطبعاً أبرز
أوجه هذا الانتهاك (العنف الرسمي)، منع المرأة اعطاء الجنسية لأسرتها، وما يتبع ذلك من حرمان من حقوق اجتماعية، اقتصادية وسياسية.

طبعاً، من حق والدّيّ أن يتعرفان على بعضهما وأن ينشئوا عائلة، مثل أي شخصين بالغين قررا إكمال حياتهما مع بعض. ولكن مثل أي عائلة من أم لبنانية وأب أجنبي، يتم معاقبتنا من تضييق سلم الحقوق الطبيعية التي من المفترض أن نمتلكها. طبعاً كان لدينا احلام انا واخوتي، احلام نسجناها برغبات اهلنا. رغبات أن يرونا ناجحين نعيش بالسعادة. ولكن هذه الأحلام تم حبسها بقفص من الانظمة القمعية و التمييزية.

كان لدي احلام منذ الصغر، وما أكثرها. الوالد كان يحب أن أصبح مهندس، ولكن الحلم صعب المنال لأن المهندس يجب أن ينتسب إلى نقابة، والاجنبي ممنوع أن ينتسب للنقابة. حلم أمي أن أكون ممرض، بس طبعاً ممرض هو منتسب في النقابة. الحلم صار يثقل على الانفاس. حلمت أن أصبح مرشد سياحي، لأنني أتنفس تاريخ وآثار، "ولم يترك موقع ولم يزره" كما تقول امي.
"ولكن يجب أن تنضم إلى نقابة، اذهب الى بلد ابوك، فهو بلد سياحي"، ردت مسؤولة التسجيل في الجامعة. كأن لبنان هو جزيرة معزولة عن ماهيتي، وليس فقط هويتي.

الحلم صار اصعب، أكملت دراستي الجامعية، تخصص العلوم السياسية والإدارية، يمكن على صعيد دولي يوجد منفذ للأحلام. ولكن بدل أن الحلم يواكب الواقع، أصبح الواقع يضيق على تطلعاتي المستقبلية. نجحت في شهادة الإجازة بسهولة و بعلامات عالية وتفوق. نصحني الدكاترة بإكمال الدراسات العليا كي أصل الى مرتبة دكتور. بس طبعاً "الدكترة"، بالتعبير العامية اللبنانية، تستوجب جنسية لبنانية، تشترط واسطة، تقوم على الدعم الحزبي. في النهاية، الدكتور هو موظف عام في الإدارة العامة.
"أخي كما علمتك عن الادارة العامة اللبنانية، نصيحة لا تكمل دراستك العليا وتأخذ مكان لبناني لديه فرص أكبر كي يصبح دكتور"، قال لي أحد الدكاترة، الذي "تتلمذت" على يديه. سياسة التحطيم على أبسط التفاصيل.
مرحلياً وقفت دراساتي العليا، الإحباط أصبح ينافس الحاجة الملحة للعمل، مع الانهيارات الاجتماعية والاقتصادية. وطبعاً الحلم تحول إلى خيال.

تعذبنا كثيرا انا واخواني واخوتي للحصول على عمل.
بالرغم ان المراسيم الوزارية، أولاد المرأة اللبنانية يتم معاملتهم مثل المولودين من اب اللبناني بالعمل. والإقامة المجانية، وليست على رب العمل.
"ماذا يقنعني انك لن توجع راسي؟"، "لا يمكنني توظيفك لأنك أجنبي"، "انا أوظف لبنانيين، لأنهم يتمتعون بالضمان الاجتماعي"، (لقد نسيت أن اعلمكم، نحن أولاد المرأة اللبنانية محرومين من الضمان الاجتماعي، واي ضمانات صحية أخرى)، وغيره من تبريرات... حتى الوظائف في القطاع الخاص تستوجب الانتساب الى نقابة، ممنوع أن نزاولها، "بدا هوية"، من قال لكم أني بلا هوية؟؟

أشهر تمر، وصعوبة تكبر، "أشتغل على محطة الوقود، فكل من أتى من بلد ابوك يعمل بها"، يا عين، ليس فقط يجب أن نعاني كعائلة من العنف الرسمي، كذلك يجب أن نتحمل النمطية؟؟ التنميط خير التفسير للفكر اللا- نقدي.

أعمل بشركة مؤخراً، من ستة أشهر، ولكن طبعاً مديرتي أمسكت الإقامة، حدقت بها، "تحفة" قالت لي، جاوبت "ليس بقدر القانون الجنسية الذكوري الذي هو من عهد الانتداب". اكتشفت أنني أعمل مع عمال (الأغلبية من نساء)، وهن مع مساواة الرجل والمرأة بإعطاء الجنسة للأسرة، بس "الله يساعدكن البلد طائفي، نحن طائفيين"، والنعم!

الأكيد هو أن الجو الليبرالي كان قصير، الواقع يعمي البصيرة وسلم الحقوق العمل يقصر. كل العمال لديهم/ن ضمان صحي خاص، إلا أنا، لأنني اجنبي. لا احظى بالحقوق الأساسية حسب القانون العمل اللبناني، "لأن فرص العمل لدينا حالياً هي Part Time للأجانب".
أمي لبنانية واجدادي لبنانيين، هل من الممكن أن أكون لبناني أكثر من ذلك؟

قفص العنف الرسمي كبير، بس الحمدلله هناك عزم وقوة لنواجه الواقع نحو التغيير. من مراهقتي، الوالدة اصطحبتني معها كي أكون ناشط معها في حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي. هذه الحملة زادتنا قوة وعزم، ليس مجرد كلام، حتى في إنما والمثابرة والتدريب وبناء مهاراتنا وقدراتنا. ليس من السهل أن تكون مثابر أمام هذا الكم من الظلم وأن وتكون صبور. طبعاً المحلي أصبح اقليمي، والتنسيق مع حملات وجمعيات اقليمية هدفها أن تضمن المساواة بين الرجل والمرأة بإعطاء الجنسية لأسرتها.

كل ما حبل يضيق على الحالم، تزيد مثابرته لتغيير الواقع كي تناسب الاحلام! " - ربيع

القانون الدولي والأهداف الإقليمية

تعكس أهداف التنمية المستدامة فهماً واضحاً بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب حقوق الإنسان العالمية. فقوانين الجنسية المتساوية بين الجنسين لا تدعم التنمية المستدامة فحسب، بل تدعم التزامات الدول بموجب القانون الدولي وتتماشى مع المعايير والأهداف التي وضعتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل، والتي تلزم الدول الأطراف بدعم حق كل طفل في الحصول على جنسية دون تمييز (بما في ذلك على أساس ما إذا كانت الجنسية ستنتقل من الأم/الأب). كما تنص الاتفاقية على حق الطفل في معرفة والديه ورعايتهما، وهو حق يتعرض للخطر عندما تُحرم المرأة من حقها في منح الجنسية لزوجها غير المواطن. وقد صدقت جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء دولة واحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تلزم الدول الأطراف بدعم حق المرأة في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها ومنح الجنسية لأطفالها أو زوجها على قدم المساواة مع الرجل.[9] وعلى الرغم من أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لديها قوانين جنسية تميز ضد المرأة قد أبدت تحفظاً على المادة 9 أو المادة 9-2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أقرت أن المساواة في حقوق الجنسية أمر أساسي لموضوع الاتفاقية وغرضها، وهو ما يلزم الدول أيضاً بمعالجة التمييز ضد المرأة تدريجياً في المادة 2 من الاتفاقية.[10]

تدعم العديد من الصكوك والإعلانات الإقليمية المساواة بين الرجل والمرأة في قوانين الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويدعو **الإعلان العربي حول الانتماء والهوية القانونية** جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى دعم حق المرأة والرجل على قدم المساواة في منح الجنسية للأبناء والزوج، وتعديل القوانين والإعلانات حسب الحاجة لتحقيق ذلك.

المادة 8: دعوة الدول الأعضاء إلى وضع حد لكافة أشكال التمييز في مجال الجنسية واتخاذ خطوات ملموسة لتعديل القوانين والتشريعات على المستوى الوطني المتعلقة بالمساواة في حقوق الجنسية بهدف الحد من حالات انعدام الجنسية وحماية حق الأطفال في الحصول على هوية قانونية، بما في ذلك عن طريق تعزيز القوانين التي تُمكن النساء من نقل جنسيتهن لأطفالهن وأزواجهن بما يتسق مع المعايير الدولية ولا يتعارض مع المصالح الوطنية.[11]

---

[9] وقد أوضحت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في التوصية العامة رقم 32 أن الدول الأطراف ليست ملزمة فقط بدعم حق المرأة في منح جنسيتها لطفلها على قدم المساواة مع الرجل، بل إن المادة 9 تمتد لتشمل قدرة المرأة على منح الجنسية لزوجها غير المواطن على قدم المساواة. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 'التوصية العامة رقم 32 بشأن الأبعاد المتعلقة بالجنسانية المرتبطة بالمرأة في وضع اللاجئ واللجوء والجنسية وانعدام الجنسية للمرأة'، متاح على الرابط:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n14/627/88/pdf/n1462788.pdf?token=ZPyo7jnHsW3oTDuyCO&fe=true

[10] ومن بين تلك الدول التي لديها أحكام في قانون الجنسية تنطوي على تمييز ضد المرأة، فإن العراق وليبيا وموريتانيا واليمن ليس لديها تحفظ على المادة 9 من اتفاقية سيداو.

[11] انظر أيضاً: المادة 2: تشجع الدعوة إلى استحداث تشريعات أو مراجعة أو تفعيل القوانين الوطنية المتعلقة بالجنسية، لضمان، دون استثناء، أن جميع الأطفال، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم، يتم تسجيلهم عند الولادة أو بعدها، وأن يكونوا قادرين على اكتساب جنسية آبائهم في الحالات التي لا يحمل فيها الأطفال جنسية آبائهم أو جنسية أخرى، ولاسيما من خلال تعزيز القوانين التي تمكن النساء من نقل جنسياتهم إلى أبنائهم، بما في ذلك في حالات اللجوء والنزوح والنزاعات والحروب لضمان حصول كافة الأطفال على هوية قانونية، وبالتوافق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن، وبما لا يتعارض مع المصالح الوطنية.المادة 3: تشجّع وتدعم التنفيذ الفعال للقوانين التي تحمي حقوق الأطفال في التمتع بالهوية القانونية في المنطقة، وتشجيع وتدعيم الدعاية والتدريب حول ذلك، بما في ذلك التوعية وبناء القدرات للمعنيين وذوي الاختصاص على مراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاة والقادة المحليين، والمجتمع المدني ذي الصلة.

كما يحث الإعلان الدول الأعضاء على رفع التحفظات على المادة 9 من اتفاقية سيداو المتعلقة بمساواة المرأة في حقوق الجنسية.

المادة 9: النظر في رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فيما يخص البنود المرتبطة بحماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها ومنحها للأطفال خاصة في حالات الأزمات الإنسانية واللجوء والنزوح والصراعات والحروب من أجل ضمان حصول كافة الأطفال على هوية قانونية بما يخدم المصالح الوطنية.

يدعو **إعلان مراكش لحقوق الطفل** جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى ضمان حق كل طفل في الحصول على جنسية.

"نعلن عزمنا... على تسجيل كل طفل عند ولادته للحفاظ على حقه في الهوية والاسم والجنسية وتطبيق القوانين والأنظمة لهذا الغرض..."

وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا** قد أرسى معياراً قانونياً لحقوق الجنسية في أفريقيا، بما في ذلك تكريس حق المرأة والرجل على المساواة في منح الجنسية لأطفالهما واكتساب الجنسية وتغييرها والاحتفاظ بها.

"تمنح الدولة الطرف المرأة والرجل حقوقاً متساوية في اكتساب جنسيتها أو نقلها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وفيما يتعلق بجنسية أطفالها وفقاً للقانون الوطني".

حان وقت التغيير الآن

أهداف التنمية المستدامة هي تعبير عن التزام عالمي بدعم المساواة والكرامة لجميع البشر.

وتعترف الأهداف بالصلة القوية بين التنمية وإعمال حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

ولن يتسنى تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي دون القضاء على التمييز والإقصاء ضد المرأة.

إن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الجنسية أمر ضروري لـ:

- **تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة**
- **بناء مجتمعات أقوى وتنمية مزدهرة**
- **ضمان الرفاهية والتنمية البشرية لكل رجل وامرأة وطفل**